الثورة
الجمعة 18 رجب 1433هـ 8 يونيو 2012م العدد (17370)

رئيس الاتحاد التعاوني السمكي لـ«الثورة»:

عشوائية الاصطياد في محافظة المهرة تهدد الثروة السمكية بالانقراض

■ محافظة المهرة من اكبر المحافظات الساحلية على مستوى الجمهورية حيث يصل طول شريطها الساحلي وإلى(٥٥٠) كيلو متراً ابتداء من حساي بمديرية المسيلة غربا وحتى رأس ضربة علي بمديرية حوف شرقا وتتواجد على الشريط الساحلي للمحافظة ست مديريات ساحلية غنية بصيد الأسماك هي المسيلة، سيحوت، قشن، حصوين الغيظة ، حوف ويتواجد في هذه المديريات الساحلية خمس عشرة جمعية سمكية وبها مايقارب أربعة إلى خمسة آلاف وحدة إنتاجية يعمل بها مايقارب ستة إلى سبعة آلاف صياد ويصل عدد مواقع الإنزال السمكي فيها بما يزيد عن ستة عشر موقع إنزال سمكي والغالب من هذه المواقع تفتقر إلى المقومات والمكونات للبنية التحتية وعلى الرغم من امتلاك محافظة المهرة للمناخات والمقومات للعمل السمكي إلا أنها بحاجة ماسة إلى إيجاد البنية التحتية لمواقع الإنزال السمكي لكي تقوم بدور هذا القطاع الاقتصادي والحيوي الهام وعلى الرغم مما تزخر به المحافظة ما مخزون سمكي كبير تشهد سواحلها عشوائية وفوضى في عملية الاصطياد..

المهرة/ عمر أبو بكر سالم

■ معظم الجمعيات السمكية تتهرب من دفع الرسوم القانونية للسلطة المحلية وتتلاعب بعملية الإنتاج والتصدير

■ مؤشرات إنتاج الحبار تتضاءل والتعاون بين الاتحاد والجمعيات شبه منعدم

■ الدخلاء على مهنة الصيد يستخدمون «السخاوي» ويخفون البيانات الصحيحة

نتيجة لعمل الجمعيات السمكية غير المنظم من خلال استخدام الطرق والوسائل العابثة والمستنزفة لثروتها ومخزونها السمكي فهناك طرق عابثة تستخدم من قبل الصيادين لعملية الاصطياد بالشرطوانات والسخاوي (الأقفاص الحديدية) وغيرها إضافة إلى تهرب مسئولي الجمعيات السمكية من دفع الرسوم القانونية للسلطة المحلية وهذا يعد مخالفة جسيمة وعلى الأجهزة المختصة إيقافها.

حول هذا الموضوع تستعرض «الثورة» التفاصيل مع الأخ/ علي احمد بن شبا/ رئيس الاتحاد التعاوني السمكي في الحوار التالي:

■ بداية نود أن تطلعونا على نتائج وأهداف زيارتكم الأخيرة لمحافظة المهرة؟

– لقد جاءت زيارتنا لمحافظة المهرة بناء على تكليف من قبل المهندس عوض سعيد السقطري وزير الثروة السمكية، بزيارة هذه المحافظة وكذا محافظة حضرموت، بهدف الإطلاع على سير تنفيذ الآلية الجديدة لعمل الجمعيات السمكية والنزول الميداني لمواقع الانزال السمكي وتسليم مصانع الثلج وتمليكها للجمعيات السمكية وزيارتنا لمحافظة المهرة أيضا تهدف الى تسليم مصانع الثلج في كل من مديريات المسيلة ، سيحوت، قشن وكذا الاطلاع على سير الاعمال الإنشائية الجاري تنفيذها في تأهيل ميناء نشطون السمكي وما يتعلق بمكوناته السمكية التي يشهد بناؤها حاليا من ساحات حراج ، ومجمدة الاسماك وثلاجات لحفظ الاسماك وسكن للصيادين وغيرها من مكونات التحديث التي يشهدها الميناء حاليا وبكلفة اجمالية قدرها (٠٠٠ ٠٠٠، ٥،) دولار امريكي والممولة من مشروع الاسماك الخامس، والوقوف أمام القضايا والموضوعات التي تهم القطاع السمكي وذلك تمهيداً للزيارة الميدانية التي سيقوم بها الوزير لمحافظة المهرة في إطار زياراته الميدانية التي بدأها بمحافظتي الحديدة وحجة وقبلها بزيارات إلى محافظات عدن – لحج – تعز وقد التقى أثناء زيارته لعدن بالمسئولين بمكتب فرع وزارة الثروة السمكية بمحافظة أبين وناقش معهم جملة من القضايا والمواضيع ذات الصلة بالقطاع السمكي.

عشوائية إنشاء الجمعيات

يوجد في محافظة المهرة مايزيد عن خمس عشرة جمعية سمكية على امتداد الشريط الساحلي للمحافظة معظمها تمارس الاصطياد العشوائي فيا ترى ما هي الإجراءات التي ستتخذونها حيال ذلك؟

– فيما يخص العمل التعاوني وانشاء الجمعيات السمكية بالمهرة صحيح عددها خمس عشرة جمعية سمكية وهذه المشكلة الرئيسية التي نواجهها في قانون التعاون والذي صدر في العام ١٩٩٨م ولم تنفذ لائحته التنفيذية مما أدى إلى العشوائية في إنشاء الجمعيات السمكية ولا يوجد هناك تمييز لهذا المجال وأعطيك مثالاً على ذلك قبل اربع او خمس سنوات كانت تتواجد خمس عشرة جمعية سمكية في جزيرة سقطرى وقمنا بعملية دمجها الى اربع او خمس جمعيات سمكية واتفقنا على هذا الاساس وخلال العام الماضي فوجئنا بعودة الجمعيات السمكية الخمس عشرة ووصل العدد حاليا الى عشرين جمعية سمكية في هذا الجانب ونحن الآن نجري اتصالاتنا ومشاوراتنا مع قيادة وزارة الثروة السمكية كونها وزارة فنية ومختصة في العمل السمكي وأيضا تشاورنا مع وزارة الشوؤن الاجتماعية حول وضع آلية تحد من عشوائية انشاء الجمعيات السمكية وفعلا نحن الآن بصدد إعادة النظر في قانون التعاون حول مايخص إنشاء الجمعيات السمكية ودمج هذه الجمعيات في المواقع الانتاجية سواء كانت في محافظة المهرة أو في أي من المحافظات الساحلية الأخرى على أن تضم هذه لجمعيات الصيادين أنفسهم.

مشروع الأسماك الخامس

■ وماذا عن المشاريع التي نفذها وسينفذها مشروع الأسماك الخامس لمكونات العمل السمكي وبخاصة مكونات البنى التحتية لمواقع الإنزال السمكي في محافظة المهرة؟

– مشروع الأسماك الخامس ينفذ وسينفذ العديد من المشاريع لمكونات العمل السمكي وبخاصة في مواقع الإنزال على امتداد سواحل المحافظة وحاليا يجرى العمل في موقع الإنزال السمكي بميناء نشطون السمكي ويشمل العمل ساحات حراج وثلاجة للخزن وأخرى للتجميد ومصنع ثلج ومرسى لقوارب الصيادين وغيرها من مكونات التحديث التي يشهدها ميناء نشطون وبتكلفة إجمالية قدرها(٠٠٠،٠٠٠ ٥.) دولار أمريكي ممولة من مشروع الأسماك الخامس إضافة إلى إنجاز ثلاث ساحات للحراج نموذجية في كل من الغيظة، حصوين، المسيلة وبكلفة إجمالية بلغت (أربعمائة وخمسين ألف دولار أمريكي) ممولة من مشروع الأسماك الخامس إضافة إلى مصانع ثلج وغيرها من المشاريع السمكية الأخرى كما تم استكمال الدراسات الخاصة بميناء قشن السمكي والمكون من ساحات حراج ومراسي لقوارب الصيادين ومخازن لحفظ وتجميد الأسماك وغيرها من المكونات السمكية الأخرى وتصل التكلفة الإجمالية لهذه المكونات (٠٠٠ ٠٠٠، ٣٠.) دولار امريكي ممولة من البنك الدولي وهناك العديد من المشاريع التي ستشهدها مواقع الإنزال السمكي بالمهرة خصوصا أن القطاع السمكي من اكبر القطاعات الاقتصادية بالمحافظة خاصة والوطن عامة نظرا لمايشكله هذا القطاع الحيوي من أهمية بالغة في رفد الخزينة العامة للدولة بمليارات الريالات، ومحافظة المهرة تزخر بوفرة كبيرة للإنتاج السمكي مثل الشروخ الصخري ، الحبار ، التونة ، الهوملان وغيرها من الأسماك الاخرى وحقيقة أن مايجري من إنشاء وتحديث لمكونات القطاع السمكي ماهو إلا دليل على أهمية محافظة المهرة والاهتمام الذي توليه وزارة الثروة السمكية لهذا القطاع الحيوي الهام.

فوضى تحصيل الرسوم

■ قانون الصيد البحري حدد بأخذ الرسوم على منتجات صيد الاسماك بواقع ٣٪ من مبيعات الصيد التقليدي الا أن هنالك جمعيات سمكية لا تدفع هذه الرسوم فكيف ستعالجون هذا الوضع؟

. عملية عدم تحصيل رسوم الدولة من مبيعات الصيد التقليدي يأتي في ظل الفوضى وعشوائية التخبط لعمل وإنشاء الجمعيات السمكية ولكن الآن في سياستنا مع الوزارة تثبت الاحصائات الانتاجية قبل دفع الرسوم المخصصة بواقع ٣٪ بعد أن تأكد لنا التلاعب في عملية الإنتاج والتصدير، ووجدنا أن صادراتنا من الأسماك أكثر من إنتاجنا، وهذا يشير إلى تهريب كمية كبيرة من الإنتاج من قبل الصيادين، وعدم التزام الجمعيات السمكية بموافاة فرع الوزارة في المحافظة بالبيانات والاحصائات التي تثبت حجم الإنتاج.

■ لوحظ أن المؤشرات الإنتاجية لأسماك الحبار تتضاءل سنوياً بسبب الاصطياد والجرف العشوائي فما هو الحل الناجع لهذه المشكلة؟

– ما يخص عملية موسم اصطياد اسماك الحبار وفتح مواسمه نجد فيها مشكلة رئيسية نعاني منها نظراً لعدم التدقيق في تحديد مواسم الاصطياد من قبل الصيادين ومن قبل مكتب فرع الوزارة أو من قبل هيئة الابحاث السمكية وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في تحديد وفتح موسم اصطياد اسماك الحبار، وفي وسائل الاصطياد، وقد ناقشنا ذلك مع الاخ/ الوزير أثناء زيارته الميدانية لمحافظة عدن ومع رئيس الهيئة وهذا الموضوع (اصطياد أسماك الحبار في غير موسمه) خطير جداً نظرا لماتشهده عملية اصطياده من عشوائية ونحن قبل فترة ناقشنا قضية اصطياد الحبار بالسخاوي نظرا لخطورتها على الثروة السمكية ونفضل أن تكون عملية اصطياد الحبار بالسنارة وذلك حفاظاً على الثروة السمكية وتناميها وعلينا جميعاً أن نحافظ على هذه الثروة المدرارة وأن نوقف العابثين بها.

صعوبات

■ ما أبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجهكم في الاتحاد التعاوني السمكي؟

– تواجهنا عدة صعوبات وفي مقدمتها قلة النفقات التشغيلية للاتحاد وفروعه حيث أن النفقات لاتفي بالغرض المطلوب لعملنا وميزانية الاتحاد وفروعه شحيحة جدا، كما نعاني من صعوبات في عملية التواصل والتنسيق والتعاون بين المركز والفروع والجمعيات السمكية وكذا وجود قيادات في الجمعيات من غير الصيادين، أي دخلاء على مهنة الصيد.